المدخل إلى علم البيان
بين عبد القاهر والمتأخرين

إعداد الدكتور/ فتحى عبدالقادر فريد

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمَّه البيان والصلاة والسلام على أفصح العرب سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اتبعه .

وبعـــد

فان مقدمة علم البيان ، أو مبحث : الدلالات عند المتاخرين من علماء البلاغة كان من أبرز المباحث التي استشهد بهـا جمهرة من النقاد على عقم بلاغة المتاخرين وجمودها ، وعلى الرغم من ذلك فانه ما ينفك مدخلا لكثيرٍ من دارسي العربية وبلاغتها الى علم البيـان ، مما دفعني الى التوجه لدراسته ، والوقوف على منزلته من البلاغة : اهو أصيل يجب أن يبقى أم دخيل يجب أن يعزل ويستبعد ؟ وذلك من خلال هذا البحث الذي يشتمل على :

مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

فتبرز المقدمة الهدف الذي أعد له البحث .

ويوضح التمهيد : معنى البيان في اللغة والبـلاغة ، وموقف علماء البلاغة والنقد المعاصرين من : مبحث الدلالات .

ويوضح الفصل الأول : أقسام الدلالات ، ومنزلتها من البلاغة .

ويناقش الفصل الثاني : قضية الدلالة الوضعية بين : عبد القاهر والمتاخرين .

ويناقش الفصل الثالث : منزلة التشبيه من البيـان بين : عبد القاهر والمتاخرين .

وتبرز الخاتمة : أهم النتائج المستخلصة من البحث .

« وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب »

البيان في اللغة والبلاغة :

يراد بالبيان في اللغة : الوضوح والظهور : ففي لسان العرب : بان الشيء : اتضح فهو بين ، واستبان الشيء : ظهر ، والبيان : الفصاحة واللسن ، وكلام بين : فصيح ، وفلان أبين من فلان أي : أفصح منه واوضح كلاما ، ورجل بين : فصيح ، والجمع : أبيناء ، البيان : اظهار المقصود بأبلغ لفظ ، وهو من حسن الفهم وذكاء القلب مع اللسن ، وأصله الكشف والظهور (١) ·

وقد وردت كلمة البيان في أكثر من موطن من آيات القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى : « الرحمن · علم القرءان · خلق الانسان · علمه البيان » (٢) ، وقد فسر الزمخشري البيان هنا بأنه : المنطق الفصيح المعرب الذي يتميز به الانسان عن سائر الحيوان (٣) · وقوله تعالى أيضا في سورة القيامة : « ثم ان علينا بيانه » (٤) ويفسرها الزمخشري كذلك بالتوضيح والاظهار اذا خفى على الرسول صلى الله عليه وسلم شيء من معاني القرآن (٥) ·

أما في البلاغة ومنذ بدأ التأليف فيها الى الآن فان كلمة البيان قد فسرت تفسيرين كل منهما فيه معناها اللغوي السابق أي : الوضوح والظهور ·

التفسير الأول : الاقناع بالحجة الواضحة ، والافهام بالدليل الظاهر والبيان بهذا التفسير مرادف للبلاغة (٦) ــ وقد ورد بهذا المعنى في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ان من البيان لسحرا ، وان من الشعر لحكمة » ويوضح ابن الأثير في النهاية المراد منه بقوله : « ان الرجل يكون عليه الحق وهو أقوم بحجته من خصمه فيقلب الحق ببيانه الى نفسه ، لأن معنى السحر قلب الشيء في عين الانسان ، وليس بقلب الأعيان ، ألا ترى أن البليغ يمدح انسانا حتى يصرف قلوب السامعين الى حبه ، ثم يذمه حتى يصرفها الى بغضه » (٧) ·

واستخدم عدد من علماء البلاغة والأدب متقدمين ومتأخرين ومعاصرين البيان بمعنى البلاغة السابق ·

فمن المتقدمين : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ المتوفي سنة ٢٥٥هـ فقد جعل « البيان » عنوانا لكتابه : « البيان والتبين » وقال في هذا

الكتاب يفسر البيان تفسيرا لا يختلف عن تفسير البلاغة من ناحية المضمون « والبيان : اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير ، حتى يفضي السامع الى حقيقته ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان ، ومن أي جنس كان الدليل ، لأن مدار الأمر والغاية التي اليها يجري القائل والسامع انما هو الفهم والافهام ، فبأي شيء بلغت الافهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع » (٨) ·

كذلك من علماء البلاغة المتقدمين الذين أطلقوا البيان على البلاغة « عبد القاهر الجرجاني » المتوفي سنة ٤٧١ أو سنة ٤٧٤هـ في كل من كتابيه : دلائل الاعجاز ، وأسرار البلاغة فتحدث في كل منهما عن البلاغة بصورة عامة ، ولم يفرد الأول لنظرية المعاني ، ولا الثاني لنظرية البيان كما يرى ذلك بعض المعاصرين (٩) ، اذ ناقش عبد القاهر في دلائل الاعجاز دروسا من المعاني والبيان والبديع ، وفي أسرار البلاغة دروسا من البديع والبيان ، فضلا على أنه كان معنيا في كل من الكتابين بتوضيح أسرار النظم أو البلاغة ولم يكن تقسيم البلاغة الى معان وبيان وبديع قد لاح بعد (١٠) ·

يؤكد ذلك غير ما سبق أنه في مطلع « دلائل الاعجاز » الذي يرون أنه في علم المعاني يتحدث عن البيان بمعنى البلاغة فيقول : « ثم انك لا ترى علما هو أرسخ أصلا ، وأبسق فرعا ، وأحلى جنى ، واعذب موردا ، وأكرم نتاجا ، وانور سراجا من علم البيان الذي لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى ، ويصوغ الحلى ، ويلفظ الدر ، وينفث السحر ، ويقري الشهد ، ويريك بدائع من الزهر » (١١) ·

وقد صرح بعد ذلك بصفحات بمرادفة كلمة « البيان » للفصاحة والبراعة فقال : « ولم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبيان والبراعة ، وفي بيان المغزي من هذه العبارات وتغير المراد بها » (١٢) ·

أجل لم تكن تلك الألقاب أخذت الطريق الى التحديد بعد كما رأينا عند « عبد القاهر » وأيضا عند « ابن سنان الخفاجي » المتوفي سنة ٤٦٦هـ المعاصر لعبد القاهر الذي جعل عنوان كتابه : سر الفصاحة ــ فمن تجاوز الحد أن يقال : ان كتاب « دلائل الاعجاز » في علم المعاني وان « أسرار البلاغة » في علم البيان ·

ولم نقف على كلمتي : « المعاني » و « البيان » مقترنتين الا بعد ذلك بما يقرب من قرن من الزمان عند الزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨هـ في ملطع الكشاف حيث يقول : « ثم أن أملأ العلوم بما يغمر القرائح ، (١٣) وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح (١٤) من غرائب نكت يلطف مسلكها ، ومستودعات أسرار يدق سلكها (١٥) ، علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه واجالة النظر فيه كل ذي علم ، كما ذكر الجاحظ في كتاب نظم القرآن ، فالفقيه وان برز على الأقران (١٦) في علم الفتاوى والأحكام ، والمتكلم وان بز أهل الدنيا في صناعة الكلام ، وحافظ القصص والأخبار وان كان من ابن القرية (١٧) أحفظ ، والواعظ وان كان من الحسن البصري أوعظ ، والنحوي وان كان أنحى (١٨) من سيبويه ، واللغوي وان علك اللغات بقوة لحييه (١٩) ، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق ، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق ، الا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن ، وهما علم المعاني وعلم البيان » .

ومن البلاغيين المتأخرين الذين استعملوا « البيان » بمعنى البلاغة ضياء الدين بن الأثير الجزري (٢٠) في كتابه : « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » ، الذي جاءت مباحثه في مقدمة ومقالتين فتحدث في المقدمة عن أصول علم البيان ـ مريدا به البلاغة وفي المقالتين عن فروعه من الصناعتين : اللفظية والمعنوية .

وجعل القاضي « التنوخي » المتوفي سنة ٧٤٩هـ « البيان » عنوانا لكتابه : « الأقصى القريب في علم البيان » (٢١) واستعمله كذلك « ابن الزملكاني » عنوانا لكتابه : « التبيان في علم البيان المطلع على اعجاز القرآن » (٢٢) .

ومن علماء البلاغة والأدب المعاصرين الذين أرادوا بالبيان البلاغة وجعلوه مرادفا لها الدكتور : بدوي طبانة جعله عنوانا لكتابه : البيان العربي (٢٣) والدكتورة : عائشة عبد الرحمن [بنت الشاطيء] في كتابها : الاعجاز البياني للقرآن الكريم (٢٤) وهكذا نرى أن هذا المعنى العام للبيان وهو جعله مرادفا للبلاغة قد تمثل في جميع أطوار التأليف البلاغي : قديمه ومتأخره ومحدثه .

أما التفسير الثاني للبيان فانه يختص بجانب من جوانب البلاغة ، ويتقيد بفنون محددة من فنونها المتعددة وقد عرفنا أن بوادر هذا التفسير المحدد لاحت أول ما لاحت على يد الزمخشري حينما استهل كشافه بالتنبيه

الى أهمية تحصيل علمي المعاني والبيان لمن تتوق نفسه الى معرفة ماتتضمنه آيات الذكر الحكيم من أسرار يدق مسلكها .

وتحدد مدلول هذه الكلمة بعد ذلك تحديدا نهائيا ظل يلازمها ، وماتزال تعرف به حتى الآن وذلك على يد أبي يعقوب السكاكي المتوفي سنة ٦٢٦هـ عندما حصر في القسم الثالث من كتابه : مفتاح العلوم » البلاغة في علمي : المعاني والبيان ومايتبعهما من وجوه مخصوصة يصار اليها لتحسين الكلام وهي المحسنات البديعية : اللفظية والمعنوية ـ وحذر السكاكي كما فعل الزمخشري من قبله من الاقدام على تفسير القرآن الكريم قبل اتقان هذين العلمين ، وبدأ السكاكي دراسته بعلم المعاني ، ثم بالبيان لتفرعه عن المعاني ، وختم دراسته بالمحسنات البديعية .

وعرف السكاكي علم المعاني بأنه : تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره (٢٥) .

وعرف علم البيان بأنه : معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه (٢٦) .

وبذلك يعد السكاكي البادىء الحقيقي لتقسيم البلاغة ، والمحدد لمصطلحاتها على النحو السابق ، ثم أتم تقسيمه وأكمل تحديده « بدر الدين ابن مالك » المتوفي سنة ٦٨٦هـ الذي جعل المحسنات البديعية علما مستقلا لتصبح علوم البلاغة ثلاثة وذلك في كتابه المصباح في علوم : المعاني والبيان والبديع (٢٧) ومضى في اثره كل من جاء بعده على ذلك التقسيم والتحديد بدءا بصاحب : التلخيص والايضاح [الخطيب القزويني] (٢٨) ومرورا بشراح التلخيص ، وانتهاء بالعصر الحاضر .

وعلى الرغم من تميز منهج السكاكي في تناول البلاغة عن مناهج من سبقه من حيث : التقسيم والضبط والتحديد وما لذلك المنهج من بعض الافادة الا أن الناقدين له لا يحصون عددا ، ولعل مبحث الدلالات يعد من أوضح الأبحاث التي استشهد بها كثرة من البلاغيين والنقاد على عقم هذا المنهج وجموده وشدة خطورته على البلاغة والأدب وبالغ ضرره على الملكات والأذواق (٢٩) ، بل رأينا أحد علماء البلاغة المعاصرين يجعله عملا

غير مشروع لا ينبغي الابقاء عليه بقوله : « المقياس الصريح للبلاغة يرفض أن تكون أنواع الدلالة بسبب من علم البيان ، فالدخيل لا يرمي الى درجة الأصيل ، ولا يخفى أن مبحث الدلالة والصاقه بالبيان كان نتيجة لعمل غير مشروع اقترفه السكاكي في مفتاحه دلالة على فساد الذوق البلاغي وافلاسه ، ومن هنا انحرفت الملكات البلاغية عن النهج العربي وسارت في الطريق التي ابتدعها السكاكي مؤثرة الابر والأشواك على الشهد والورود ، متخذة من الألفاظ صناعة ، ومن الجدل بضاعة ، وكانت الأساليب العربية هي الضحية ، اذ أصبحت تقاس بحدود المنطق ورسومه ، وتضيع في زحام المصطلحات الفلسفية الغريبة عنها » (٣٠) ٠

وحيث ورد لفظ « الدلالة » في تعريف السكاكي السابق لعلم البيان رأيناه يستهل حديثه عن علم البيان وقبل أن يخوض في بحث مسائله بالكلام على أنواع الدلالات وعلاقتها بعلم البيان ، وجاء من بعده فأطالوا الوقوف عند أقسام الدلالات ، وتعريف كل منها ، وسبب تسميته بما سمي به ـ وماله منها علاقة بعلم البيان ، وماليست له علاقة به الى غير ذلك من أمور تجعله الى المنطق أقرب منه الى البلاغة مما دفع واحدا من المتأخرين انفسهم ومن شراح التلخيص للتبرم بهذا المبحث والمناداة باقصائه وحذفه من وجه البيان وذلك هو سعد الدين التفتازاني (٣١) في قوله : « هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وأنت خبير بما فيه من الاضطراب والأقرب أن يقال : علم البيان : علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الأبحاث التي أوردها في صدر هذا الفن » (٣٢) ٠

ولكن على كثرة ما يتوجه به الباحثون والدارسون من انتقادات لبلاغة المتأخرين عموما ، ومن ثم وعيب لمبحث الدلالات خصوصا وتنقية البلاغة منه ـ فان هذه البلاغة ماتزال المورد الذي يرده الدارسون في كثير من مدارس العربية وما ينفك مبحث الدلالات مدخلا يلجه أولئك الدارسون لعلم البيان ، لذا رأينا انصافا للحق أن نقف على القول الفصل في مقدمة علم البيان ـ أعني مبحث الدلات ـ من حيث : أهمية الدلالات ، وأقسامها وتعريف كل قسم ـ وعلاقة كل منها بعلم البيان ـ والنتائج التي تترتب على ذلك ـ وذلك من خلال موازنة أمينة ودقيقة بين ما قرره المتأخرون وما ورد منه عند المتقدمين [عبد القاهر] لنرى ان كان مبحث الدلالات أصيلا أم دخيلا ؟ وان كان السكاكي فيه مبتدعا أم متبعا ؟ ٠

الفصل الأول

الدلالات : أقسامها ــ منزلتها من البلاغة والبيان

تحدث السكاكي في مطلع كلامه عن علم البيان عن أقسام الدلالات وأنها : وضعية ، وعقلية والعقلية اما : تضمنية أو التزامية مبينا سبب تسمية كل منها بما سميت به فيقول : « لا شبهة في أن اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم أمكن أن تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع ، وتسمى هذه دلالة المطابقة ودلالة وضعية ، ومتى كان لمفهومها ذلك ولنسمه أصليا تعلق بمفهوم آخر أن تدل عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلا في مفهومها الأصلي كالسقف مثلا في مفهوم البيت ويسمى هذا دلالة التضمن ودلالة عقلية أيضا ، أو خارجا عنه كالحائط عن مفهوم السقف وتسمى هذه دلالة الالتزام ودلالة عقلية أيضا » (٣٣) ·

ذلك ماذكره السكاكي في مطلع البيان عن أقسام الدلالات التي ورد ذكرها في تعريفه له ، وجاء شراح التلخيص من بعده فزادوا في التقسيمات وأكثروا من المناقشات التي كادت تقطع علاقة ذلك المبحث بالبلاغة والبيان ، ويتخيل الدارس أنه مبحث في المنطق زج به في كتب البلاغة ولا يمت اليها بنسب فعرفوا الدلالة بأنها : كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، فالشيء الأول هو الدال ، والشيء الثاني هو المدلول ·

وقسموا الدلالة بحسب الدال الى قسمين : لفظية ، وغير لفظية وذكروا أن غير اللفظية : كدلالة الخطوط ، والعقود ، والنصب ، والاشارات ، ودلالة الأثر على المؤثر كالدخان على النار ، وأنه لا علاقة لهذه الدلالة بعلم البيان ، لأن موضوعه : ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ، وعرفوا اللفظية بأنها : ماكان الدال فيها لفظا ، وأنها ثلاثة أقسام :

وضعية ، وعقلية ، وطبيعية ، فالوضعية : ماكان للوضع فيها مدخل ، كدلالة الأسد على الحيوان المفترس ، حيث عين الواضع لفظ « الأسد » للدلالة على معناه ، والعقلية : ماكان قوام الدلالة فيها العقل ، كدلالة اللفظ المسموع من وراء ستار على وجود لافظه ــ والطبيعية : ماكان قوام الدلالة فيها الطبع ، كدلالة [التأوه] على الألم ، فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند المام الألم به ــ وذكروا أن هاتين الدلالتين الأخريين

[العقلية ، والطبيعية] لا علاقة لهما كذلك بعلم البيان لعدم انضباطهما ، ولا اختلافهما باختلاف الأفهام والطبائع ـ ثم قسموا اللفظية الوضعية الى ثلاثة أنواع : مطابقية ، وتضمنية والتزامية ، لأن اللفظ اما أن تعد دلالته بالنسبة الى تمام مسماه ، أو بالنسبة الى ماهو داخل في مسماه ، أو بالنسبة الى ما هو خارج عن مسماه · فالأولى : المطابقية مثل : دلالة الانسان على تمام المعنى الذي وضع له وهو [الحيوان الناطق] ، والسر في تسميتها مطابقية : أن اللفظ والمعنى تطابقا وتساويا ، واصطلحوا على تسمية تلك الدلالة « وضعية » ، والثانية هي : التضمنية ، كدلالة [الانسان] على « الحيوان » فقط ، أو على « الناطق » فقط ، والسر في تسميتها تضمنية أن المدلول وهو « الحيوان » أو « الناطق » جزء من معنى « الانسان » والجزء داخل في ضمن المعنى الموضوع له ، والكل متضمن لأي واحد من أجزائه ـ والثالثة هي : الالتزامية ، كدلالة لفظ [الانسان] على الضحك والسر في تسميتها : التزامية ـ أن الضحك ليس معنى الانسان وليس جزء معناه ، وانما هو أمر خارج عن معناه لازم له ، واصطلحوا على تسمية كل من التضمنية والالتزامية [عقلية] ، لأن دلالة اللفظ على جزء معناه ، أو على لازم معناه متوقفة على أمر عقلي زائد على العلم بالوضع وهو أن وجود الكل يستلزم وجود الجزء ، وأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم (٣٤) ·

فتلك أقسام الدلالات عند السكاكي ومن جاء بعده من البلاغيين ، وقد تحدث السكاكي عن الدلالات كما ذكرنا لورودها ضمن تعريفه لعلم البيان ، لذا بين أقسامها وعلاقة كل قسم بعلم البيان ، وكان مختصرا في تقسيماته كما رأينا أما الاكثار من التقسيمات والتفسيرات فكان لشراح التلخيص من بعده ـ وقد تبين لنا أن السكاكي مسبوق ببحث الدلالات ، وأن عددا من البلاغيين من قبله قد تحدثوا عن الدلالات مع اختلاف بينه وبينهم في الصيغة والموطن الذي ورد فيه الحديث ، ومن ثم لا يصح القول بأن بحث الدلالات مقحم على البلاغة وأنه عمل غير مشروع ألصقه السكاكي بالبلاغة ·

فقد ذكر الجاحظ في « البيان والتبيين » أن الدلالة على المعاني تكون لفظية وغير لفظية ، وكلاهما خمسة أقسام : اللفظ ، والاشارة والعقد (٣٥)، والخط ، ثم الحال التي تسمى نصبة ، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ، ولا تقصير عن تلك الدلالات ، وقد وضح الجاحظ

كل قسم من هذه الأقسام ذاكرا الشواهد الموضحة له ، وجاعلا الدلالة باللفظ هي البيان (٣٦) . ونستطيع من غير عناء أن نفهم سر الحديث عن أنواع الدلالات وأنه الصلة القوية بينها وبين الموضوع الذي يختصه الجاحظ بالدراسة وهو « البيان » بالمعنى العام المرادف للبلاغة لا بالمعنى الذي حدده السكاكي .

كما تابع الجاحظ في الحديث عن أنواع الدلالات بعض من جاء بعده كابن وهب (٣٧) في كتابه : « البرهان في وجوه البيان » والرماني المتوفي سنة ٣٨٦هـ في كتابه : النكت في اعجاز القرآن » وغيرهما (٣٨) .

كما تحدث « عبد القاهر » عن أقسام الدلالات الى : وضعية ومعنوية ولم يكثر من التقسيمات كما رأينا عند الجاحظ من قبله والمتأخرين وعلى رأسهم السكاكي من بعده . كما لم يكن كلام « عبد القاهر » على الدلالات في مطلع الحديث عن علم البيان كما فعل المتأخرون اذ لم يكن البيان تحدد عنده كما ذكرنا ، وانما تعلق كلامه على الدلالات بعموم البلاغة كما فعل الجاحظ من قبله ، اذ عرض « عبد القاهر » للدلالات أثناء حديثه عن : المعنى ومعنى المعنى وذلك متعلق بجميع فنون البلاغة ، والسكاكي في تقسيمة للدلالات متأثر كثيرا « بعبد القاهر » لدرجة أنه ينقل بعضا من عباراته بنصيها كما نتبين بعد ، والاختلاف بينهما في الموطن الذي نوقشت فيه الدلالات كما بينا ، وفي بعض النتائج التي ترتبت على ذلك النقاش ، وحتى يكون كلامنا أكثر تحديدا وتأكيدا فانا نسوق كلام « عبد القاهر » في ذلك لنزداد اقتناعا بما بينه وبين السكاكي حول تقسيم الدلالات من اتفاق واختلاف ، وقد ذكرنا من قبل كلام السكاكي .

لقد جاء حديث « عبد القاهر » عن الدلالتين اللفظية والمعنوية أثناء كلامه على المعنى الأول والمعنى الثاني في قوله : « الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك اذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت : خرج زيد وبالانطلاق عن عمرو فقلت : عمرو منطلق وعلى هذا القياس ، وضرب آخر أنت لا تصل منه الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها الى الغرض ، ومداد هذا الأمر على الاستعارة والكناية والتمثيل .. واذ قد عرفت هذه الجملة فها هنا عبارة مختصرة وهي أن تقول : المعنى ومعنى المعنى ، تعني

بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل اليه بغير واسطة ، وبمعنى المعنى : أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى الى معنى آخر » (٣٩) ·

فجعل المتأخرون وعلى رأسهم السكاكي ذلك مقدمة لعلم البيان عرفت بالدلالات وقسموها الى : لفظية وغير لفظية ، وقسموا اللفظية الى : وضعية وعقلية والعقلية الى : تضمنية والتزامية كما مر ·

مسألة التعقيد المعنوي :

واذا كان المتأخرون قد خالفوا « عبد القاهر » في الموضع الذي ورد فيه ذكر الدلالات ، حيث جعلوها مقدمة لعلم البيان في عرفهم ، وكانت عنده ضمن الكلام على المعنى ومعنى المعنى الذي يتصل بجميع فنون البلاغة وليس بالبيان وحده (٤٠) ، فانهم خالفوه في مسألة ثانية وردت أيضا في حديثه عن الدلالات ، وهي مسألة التعقيد المعنوي ـ الذي رآه « عبد القاهر » من عيوب الأسلوب ، ومخرجا له من نطاق البلاغة ، وحدد سببه في : فساد العلاقة ، وتكلف الصلة أو بعدها بين المعنى الأول والمعنى الثاني كما في قول العباس بن الأحنف :

ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

حيث جعل الشاعر : جمود العين دليل سرور وأمارة غبطة وكناية عن أن الحال حال فرح ، لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شيء آخر ، وقد أخطأ في ذلك ، لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء منها ، فلا يكون كناية عن المسرة ، وانما يكون كناية عن البخل (٤١) ·

وتجنبا للتعقيد المعنوي الذي يفسد نظم الكلام ويخل ببلاغته ويرهق السامع ويتعبه في الوصول الى المطلوب ذكر « عبد القاهر » أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول سهل التعلق وقريب الاتصال بالمعنى الثاني تحاشيا للتعقيد الذي يستهلك المعنى (٤٢) ·

ذلك ماورد عن التعقيد المعنوي في حديث «عبد القاهر» عن الدلالات ، وهو كما ترى مرتبط بموضوع الحديث ومتصل به (٤٣) ، ولكن ماذا فعل به المتأخرون ؟ ·

لقد نقل المتأخرون كلام « عبد القاهر » السابق عن التعقيد المعنوي الى مقدمة البلاغة عندهم أعني « الفصاحة » وجعلوا التعقيد المعنوي عيبا من عيوب فصاحة الكلام ، يحترز عنه بدراسة علم البيان ، فيقول الخطيب : « وما يحترز به عن الثاني ــ أعني التعقيد المعنوي هو : علم البيان (٤٤) ·

ويقول سعد الدين التفتازاني : « ··· فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطأ ، وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم أمر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها » (٤٥) ·

ولهذا يفهم كثير ممن يقرأون مقدمة البلاغة عند المتأخرين « الفصاحة والبلاغة » أن علم البيان يدرس فقط لتجنب وقوع التعقيد المعنوي في الكلام ــ بينما هو في الحقيقة متنوع الأهداف متعدد الفوائد بما يضيفه الى المعاني من وضوح وبيان ، ومبالغة وتاكيد وغير ذلك من فضائله على الأساليب والتي تعبر عنها صوره من : التشبيه والمجاز والكناية ، وانه لأسمى بكثير من أن يحصر الهدف من دراسته في تجنب التعقيد المعنوي

وهكذا نستخلص من الموازنة السابقة حول أقسام الدلالات مايلي :

- أن مبحث الدلالات ليس من ابتداع السكاكي أو من أعماله غير المشروعة التي ينبغي تنقية البلاغة منها كما أشار الى ذلك بعض البلاغيين ، وانما هو موجود في التراث البلاغي المتقدم للحاجة اليه في تبين وجوه البيان بمعنى البلاغة كما رأينا عند الجاحظ ، ولمعرفة أقسام الكلام ومراتبه من حيث البلاغة كما رأينا عند عبد القاهر ·

- ان البلاغيين المتأخرين وعلى رأسهم السكاكي اقتدوا بعبد القاهر في تقسيمهم للدلالات ، لكن اكثارهم من التقسيمات ، وجعلهم الدلالات مقدمة لعلم البيان أخرج البحث عن مهمته التي وضع لها عند الجاحظ . وعبد القاهر · وجعله الى المنطق وتقسيماته أقرب منه الى البلاغة وروعتها ·

- ان التعقيد المعنوي عيب من عيوب بلاغة الأساليب منشؤه بعد العلاقة بين المعنى الأول والثاني في كل أبواب البلاغة وفنونها : معان وبيان وبديع ولا يختص بفصاحة الكلام أو بعلم البيان ·

- ● ان دراسة : الدلالات ، والتعقيد المعنوي ينبغي أن تتم في الموقع الذي يتعلقان به ، وفي الدائرة التي يوجدان داخلها أعني : دائرة البلاغة بصفة عامة ، وليس ضمن علم البيان بالنسبة للدلالات ، أو ضمن الفصاحة بالنسبة للتعقيد المعنوي .

الفصل الثاني

الدلالة الوضعية بين التفاوت وعدمه

حيث اشتمل تعريف السكاكي لعلم البيان كما سبق على عبارة : « في وضوح الدلالة عليه » رأينا السكاكي والبلاغيين من بعده يهتمون في الكلام على أنواع الدلالات ببيان ما يتفاوت منها وضوحا وخفاء ومالا يتفاوت ، وماله منها علاقة بعلم البيان وما ليست له علاقة به . فيقرر السكاكي أن ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه لا يتأتى بالدلالة الوضعية وانما يتأتى بالدلالة العقلية ، ويوضح السكاكي عدم تحقق التفاوت في الدلالة الوضعية بقوله : « انك اذا أردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلا وقلت : خد يشبه الورد امتنع أن يكون كلام مؤديا لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو أنقص ، فانك اذا أقمت مقام كل كلمة منها مايرادفها فالسامع ان كان عالما بكونها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه منها كفهمه من تلك من غير تفاوت في الوضوح والا لم يفهم شيئا أصلا » (٤٦) .

كما يوضح السكاكي تحقق التفاوت في الدلالة العقلية وعلاقتها بعلم البيان فيقول : « وانما يمكن ذلك في الدلالات العقلية مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر وبثان وبثالث فاذا أريد التوصل بواحد منها الى المتعلق به فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه صح في طريق افادته الوضوح والخفاء » (٤٧) .

وتابع السكاكي البلاغيون من بعده في نفي التفاوت عن الدلالة الوضعية واثباتها للعقلية فالخطيب القزويني يصرح بذلك في تعريف للبيان بقوله : هو علم يبحث عما يعلم منه كيفية ايراد المعنى في أفضل الطرق دلالة عقلية (٤٨) .

والعلوي يقول في الطراز : محاسن الكلام لا يجوز أن تكون راجعة الى الدلالات الوضعية لسببين : أولا : لأن الكلمة قد تكون فصيحة اذا وقعت في

محل ، وغير فصيحة اذا وقعت في محل آخر ، فلو كان الأمر في الفصاحة والبلاغة راجعا الى مجرد الألفاظ الوضعية لما اختلف ذلك بحسب اختلاف المواضع ، وثانيا : لأن الاستعارة والتشبيه والتمثيل والكناية من أعظم أبواب الفصاحة وأبلغها ، وانما كانت كذلك باعتبار دلالتها على المعاني لا باعتبار ألفاظها ، فصارت الدلالة على وجهين : دلالة وضعية ، وهذه لا تعلق لها بالبلاغة والفصاحة ، ودلالة معنوية ، ودلالتها اما بالتضمن أو بالالتزام ، وهما عقليان (٥٠) .

والبلاغيون المتأخرون فيما ذهبوا اليه من نفي التفاوت عن الدلالة الوضعية واثباته للعقلية مقتدون بعبد القاهر الذي أثبت التفاوت للمعنوية [العقلية] ونفاه عن اللغوية [الوضعية] في قوله : « وكذلك اذا جعلوا المعنى يتصور من أجل اللفظ بصورة ويبدو في هيئة ويتشكل لشكل يرجع المعنى في ذلك كله الى الدلالات المعنوية ولا يصلح شيء منه حيث الكلام على ظاهرة ، وحيث لا يكون كناية وتمثيل ولا استعارة ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى ، وتكون الدلالة على الغرض من مجرد اللفظ فلو أن قائلا قال : رأيت الأسد ، وقال آخر : لقيت الليث لم يجز أن يقال في الثاني انه صور المعنى في غير صورته الأولى ، ولا أن يقال : أبرزه في معرض سوى معرضه ولا شيئا من هذا الجنس » (٥١) .

كما اقتدى البلاغيون المتأخرون بعبد القاهر في استدلاله على نفي التفاوت عن الدلالة اللغوية [الوضعية] بنقل نص عباراته في ذلك « ذاك لأنه لا يخلو السامع من أن يكون عالما باللغة وبمعاني الألفاظ التي يسمعها أو يكون جاهلا بذلك ، فان كان عالما لم يتصور أن يتفاوت حال الألفاظ معه فيكون معنى لفظ أسرع الى قلبه من معنى لفظ آخر ، وان كان جاهلا كان ذلك في وصفه أبعد ـ وجملة الأمر أنه انما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهما منه لمعنى آخر اذا كان ذلك مما يدرك بالفكر واذا كان مما يتجدد له العلم به عند سمعه للكلام ، وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية ، لأن طريق معرفتها التوقيف والتقدم بالتعريف » (٥٢) .

وحيث اقتدى المتأخرون بعبد القاهر كما رأينا في نفي التفاوت عن الدلالة الوضعية واثباته للعقلية فأي فرق بينهما في ذلك ؟ .

والجواب : أن كلام « عبد القاهر » السابق لا يمثل كل جوانب المسألة ، وانما يمثل جانبا منها ، أي انه لا يعتمد عليه فقط في تصوير رأي « عبد القاهر » في ذلك ، والاعتماد عليه وحده يعد اعتمادا ناقصا ،

ومن هنا يجيء اختلاف المتأخرين عن « عبد القاهر » فما رأى « عبد القاهر » كاملا في تلك المسألة ؟ .

الألفاظ المفردة :

ان « عبد القاهر » يريد بنفي التفاوت عن الدلالة الوضعية : ما يتعلق بالألفاظ المفردة ـ أعني ألفاظ المعجم التي تؤدي معني واحدا ولم توضع في تركيب أو تنظم في أسلوب ، اذ لا قيمة لهذه الألفاظ في ذاتها ، وانما قيمتها في علاقتها بالتركيب ، وحسنها في دقة وقعها من نظم الكلام ، وقد أشار « عبد القاهر » الى ذلك في عدة مواطن منها قوله في مطلع أسرار البلاغة : « ومن ههنا يبين للمحصل ، ويتقرر في نفس المتأمل كيف ينبغي أن يحكم في تفاضل الأقوال اذا أراد أن يقسم بينها حظوظها من الاستحسان ، ويعدل القسمة بصائب القسطاس والميزان ، ومن البين الجلي أن التباين في هذه الفضيلة ، والتباعد عنها الى ما ينافيها من الرذيلة ليس بمجرد اللفظ كيف ؟ والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ، ويعمد بها الى وجه دون وجه من التركيب والترتيب » (٥٣) .

ويصرح « عبد القاهر » في دلائل الاعجاز بنفي التفاوت عن الألفاظ المفردة المتحدة المعنى البعيدة عن التركيب ، ويثبته لها حين تقع في أساليب تختلف في هيئة تاليفها وفي طريقة تركيبها حيث يقع التفاوت بينها من غير شك فيقول : « قولك انه يصح أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين يحتمل أمرين : أحدهما : أن تريد باللفظين كلمتين معناهما واحد في اللغة مثل : الليث ، الأسد ـ ومثل : شحط وبعد ـ وأشباه ذلك مما وضع اللفظان فيه لمعنى ـ ثانيهما : أن تريد كلامين فان أردت الأول خرجت من المسالة ، لأن كلامنا نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف دون الفصاحة التي توصف بها اللفظة مفردة ومن غير أن يعتبر حالها مع غيرها ، وان أردت الثاني ولابد لك من أن تريده فليس شيء ابين وأوضح واحرى أن يكشف الشبهة عن متأمله في صحة ماقلناه من التشبيه فانك تقول : زيد كالأسد او مثل الأسد أو شبيه بالأسد ، فتجد ذلك كله تشبيها غفلا ساذجا ، ثم تقول : كأن زيدا الأسد ـ فيكون تشبيها أيضا الا أنك ترى بينه وبين الأول لونا بعيدا » (٥٤) .

اتفاق النظم واختلافه :

واذا كان المتأخرون قد غاب عنهم الجانب السابق وهم يتابعون « عبد القاهر » في نفي التفاوت عن الدلالة الوضعية ، فقد غاب عنهم جانب

آخر أشد أهمية وأكبر خطرا ، اذ قرروا عدم تفاوت الدلالة الوضعية في عموم الأحوال كما عرفنا ، بينما قيد « عبد القاهر » ذلك الحكم في موطن آخر باتفاق النظم أما عند اختلاف النظم فان التفاوت واقع لا محالة ، ومن أوضح الشواهد على ذلك الأساليب التي يختلف معناها لاختلافها بالتقديم والتأخير مع اتحاد الألفاظ فيما بينها ، ويؤكد ذلك قول عبد القاهر : « وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه ، ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة فان موضع الكلام على أنك اذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده ، واذا قلت : أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه » (٥٥) .

ولعل من أوضح الشواهد على تحقق التفاوت عند اختلاف النظم ما ذكره عن العلاقة بين النظم والنحو وأن أي تغير في نظم الكلام يدل على تغير في معناه ، ويتحقق ذلك مع : الخبر ، والشرط والجزاء ، والحال ، والنفي ، والفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، والحذف والتكرار ، والاضمار ، والاظهار — والتي جعل منها المتأخرون دروس علم المعاني فيما بعد ومما ذكره عن اختلاف المعنى لاختلاف النظم في وجوه الخبر : زيد منطلق ، وزيد ينطلق وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق . فان لكل عبارة من هذه العبارات معنى يختلف عما قبلها وما بعدها وذلك محدد ومعروف في موطنه من كتب البلاغة .

ومما سبق نستطيع أن نحدد ما بين المتأخرين وعبد القاهر حول القول بعدم تفاوت الدلالة الوضعية من اتفاق واختلاف ، وأن المتأخرين لم ينقلوا رأي عبد القاهر كاملا عن عدم تفاوت الدلالة الوضعية ، ولذلك كان حكمهم الجائر بعد تفاوتها في كل الأحوال ، وما تولد عن ذلك الحكم من نتائج لا يقرها العقل كما سيظهر ذلك بعد ، أما تفاوت الدلالة الوضعية عند اختلاف الأساليب كما ذكر عبد القاهر فانه عين الصواب وهو الذي تقرره طبيعة اللغة ، وتؤكده أساليبها .

الفصل الثالث

منزلة التشبيه من علم البيان :

عرفنا رأي المتأخرين وعلى رأسهم السكاكي في أقسام الدلالات وعلاقة كل منها بعلم البيان ، وأن الدلالة الوضعية المطابقية لا تتفاوت وضوحا وخفاء مما يقطع علاقتها بعلم البيان ، الذي ينحصر في الدلالة العقلية بنوعيها : « التضمنية والالتزامية » لتحقق التفاوت فيها ــ واستنتجوا من ذلك : أن علم البيان يتمثل في المجاز والكناية ، وأن التشبيه ليس من البيان لكون دلالته وضعية ، وانما جعل بابا من أبوابه لحاجة الاستعادة اليه وترتبها عليه ، ويستهل السكاكي حديثه عن علم البيان بالتصريح بذلك فيقول : « « واذا عرفت أن ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى الا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما بوجه من الوجوه ظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني ... واذا ظهر لك أن مرجع علم البيان هاتان الجهتان [الانتقال من اللازم الى الملزوم ، أو من الملزوم الى اللازم] علمت انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية ، فان المجاز ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم كما تقول : رعينا غيثا ــ والمراد لازمه وهو النبت ، وأن الكناية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم كما تقول : فلان طويل النجاد ــ والمراد : طول القامة هو ملزوم طول النجاد فلا علينا أن نتخذهما أصليين .. ثم ان المجاز أعني الاستعارة من حيث أنها من فروع التشبيه لاتتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم الى اللازم بل لابد فيها من تقدمه تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له تستدعى تقديم التعرض للتشبيه فلابد من أن نأخذه أصلا ثالثا ونقدمه فهو الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني » (٥٦) .

وأطال البلاغيون بعد السكاكي النقاش في هذه المسألة ، وجمهورهم على متابعيه فيما حكم به على التشبيه ــ فالخطيب القزويني يقول في أبواب علم البيان ووجه حصرها : « ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له ان قامت قرينة على عدم ارادة ما وضع له فهو مجاز والا فهو كناية ، ثم المجاز منه الاستعارة ، وهي ما تبتنى على التشبيه ، فيتعين التعرض له فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية ، وقدم التشبيه على المجاز لما ذكرنا من ابتناء الاستعارة التي هي مجاز على التشبيه ، وقدم المجاز على الكناية لنزول معناها منزلة الجزء من الكل » (٥٧) .

كما حمل بعض البلاغيين على السكاكي لجعله التشبيه بابا في البيان على الرغم من كون دلالته وضعية ، والتمسوا لذلك تفسيرا يخالف ما سبق وهو كثرة مباحثه وتنوع فوائده (٥٨) فالمولى عصام (٥٩) يذكر أن ما قرره السكاكي يستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة وجوبا ، وعلى المجاز استحسانا ، كيلا يقع الفصل به بين أنواع المجاز ، وأما أخذه أصلا ثالثا فلا يستدعيه أصلا ، بل الواجب أن يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ، ويؤيده ما قيل من أن دلالات التشبيهات من حيث هي : دلالات وضعية لا عقلية ، ويسوق المولى عصام عذره بأنه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة ، لكنه لكثرة مباحثه وأقسامه ، وعموم تفاصيله وأحكامه ، وتشعب فروعه ، وقوة نفعه في المطالب البيانية قد ارتقى عن أن يجعل مقدمة ، فلهذه الضرورة قد اتخذه أصلا ادعائيا لا حقيقيا ، ثم يقول : ولا يذهب عليك أن في جعل التشبيه أصلا ثالثا من البيان بهذا القدر تكلفا باردا أراد السكاكي ترويجه بالمبالغة في العبارة حيث قال : فلابد من أن نأخذه أصلا ثالثا ، مع أنه قال في الأصلين الحقيقيين : « المجاز والكناية » فلا علينا أن نتخذهما أصلين » (٦٠) .

وحيث تتبعنا السكاكي والبلاغيين من بعده في : تقسيم الدلالات وذكرنا أنهم لم يزجوا ببحث الدلالات في حقل الدراسات البلاغية كما ذكر ذلك بعض البلاغيين والنقاد وانما كانوا متأثرين بمن سبقهم ، الا أن اغراقهم في التقسيمات ومبالغتهم في الجدل والاعتراضات هي التي أبعدت ذلك البحث عن هدفه الذي وضع له ، وأوهمت أنه دخيل على البلاغة ، وقربت من المنطق ـ كما بينا أن تقسيمهم للدلالات الى وضعية وعقلية اقتداء بعبد القاهر لكنه اقتداء غير كامل حيث أخذوا بعض رأيه وتركوا معظمه ـ فانا نرى كذلك أن رأيهم السابق حول التشبيه من أوضح آرائهم في البيان والدلالات تجاوزا للصواب ، وتجافيا للعقل والمنطق . وخطأ السكاكي والبلاغيين من بعده في ذلك لا يجهل سببه بعدما تقدم ، اذ بنوا حكمهم هذا على فهم قاصر لكلام عبد القاهر عن الدلالة الوضعية فجاء استنتاجهم خاطئا ، وكان يكفي في تقرير أن التشبيه يتفاوت وضوحا وخفاء وأنه من علم البيان في مقام كريم بما سبق توضيحه من تفاوت الدلالة الوضعية ، لكنا رأينا زيادة في تأكيد القول انصافا للتشبيه واعترافا بعظيم منزلته أن نسوق أدلة أخرى تحقق له الصدارة وتثبت له الأصالة من البيان .

ـ على القول بأن دلالة التشبيه وضعية فقد ذكرنا فيما مضى الرأي المفصل لعبد القاهر في تفاوت الدلالة الوضعية اذا اختلف النظم ، وقد زاد عبد القاهر المسألة توضيحا بتقديمه عددا من أساليب التشبيه التي اختلفت معانيها قوة وضعفا لاختلاف بين أدواتها ، أو لاختلاف في ترتيبها فيقول : « وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ الى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز وحتى لايراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة ولكن يشار بمعانيها الى معان آخر ، واعلم أن هذا كذلك مادام النظم واحدا فأما اذا تغير النظم فلابد حينئذ من أن يتغير المعنى كقولك : ان زيدا كالأسد ، وكأن زيدا الأسد : ذاك لأنه لم يتغير من اللفظ شيء ، وانما تغير النظم فقط ، ... ألا ترى أن ليست المزية التي تجدها لقولك : كأن زيدا الأسد على قولك : زيد كالأسد شيئا خارجا عن التشبيه الذي هو أصل المعنى وانما هو زيادة فيه وفي حكم الخصوصية في الشكل ، نحو أن يصاغ خاتم على وجه وآخر على وجه آخر تجمعهما صورة الخاتم ، ويفترقان بخاصة وشيء يعلم الا أنه لا يعلم منفردا » (٦١) .

ويزيد « عبد القاهر » توضيح ذلك في مكان آخر فيقول : « انك تقول : زيد كالأسد ، أو مثل الأسد ، أو شبيه بالأسد ، فتجد ذلك كله تشبيها غفلا ساذجا ثم تقول : كأن زيدا الأسد فيكون تشبيها أيضا ، الا أنك ترى بينه وبين الأول لونا بعيدا لأنك ترى له صورة خاصة ، وتجدك قد فخمت المعنى وزدت فيه بأن أفدت أنه بلغ من الشجاعة وشدة البطش ، وأن قلبه قلب لا يخامره الذعر ولا يدخله الروع ، بحيث يتوهم أنه الأسد بعينه ، ثم تقول : لئن لقيته ليلقينك منه الأسد ، فتجده قد أفاد هذه المبالغة ، لكن في صورة أحسن وصفة أخص ، وذلك أنك تجعله في [كأن] يتوهم أنه الأسد ، وتجعله ههنا يرى منه الأسد على القطع فيخرج الأمر عن حد التوهم الى حد اليقين » (٦٢) .

ـ الدلالة الوضعية في التشبيه لا تظهر الا في زاوية محددة منه وهي أدواته التي منها : الكاف ، ومثل ، وكأن ، وغيرها ـ وبعد ذلك يقوم العقل والخيال بدور كبير في صنع التشبيه وتأليفه ، ولذا كان علو التشبيهات وارتفاع قدرها بمقدار مافيها من عمق الفكر وبعد الخيال ، وذلك يجعلني أرى أن دلالة التشبيه مجموعة من الوضعية والعقلية مع زيادة حظه من العقلية ، ولقد ذكر « عبد القاهر » من قبل في « أسرار البلاغة » أن التشبيه قياس ، والقياس يجرى فيما تعيه القلوب ، وتدركه العقول ، وتستفتى فيه الأفهام والأذهان لا الأسماع والآذان (٦٣) .

ومن الغريب أن نجد لبعض المتأخرين الذين قرروا عدم تفاوت التشبيه لكون دلالته وضعية ما يؤكد رأينا السابق من أن التشبيه يجمع في دلالته بين الوضعية والعقلية على الرغم من اصرارهم على ما ذهبوا اليه وان دل ذلك على شيء فانما يدل على تأكد خطئهم في قولهم بعدم تفاوت التشبيه ، وعلى تناقضهم في أحكامهم ، فيذكر المولى عصام أن دلالة التشبيهات من حيث هي : دلالات وضعية لا عقلية ، لكن ليس المقصود الأصلي المعاني الوضعية فقط ، فان قولك : « وجه كالبدر » مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا ، بل تريد ذلك الوجه المتناهي في الحسن ، لكن ذلك لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي ، وكذلك يذكر ابن يعقوب المغربي (٦٤) أن : « وجه كالبدر » مدلوله المطابقي أن الوجه يشبه البدر في الاستدارة والاستنارة وهو المراد مع ارادة لازمة وهو أنه في نهاية الحسن ، ولصحة أن يراد في التشبيه المعنى المطابقي ، وهو اتصاف المشبه بوجه الشبه أو لازمه صح وجود الخفاء والوضوح فيه ، مع أنه ليس من الكناية ولا من المجاز بل من المطابقة اتفاقا (٦٥) ٠ فنرى كيف يدل كلام العصام وابن يعقوب على مافي التشبيه من تفاوت مع اصرارهم على أن دلالته مطابقية ؟ ٠

ـ واشد غرابة مما سبق ، وأوضح دلالة على تناقض المتأخرين في حكمهم على التشبيه ـ ماذكروه عن مراتب التشبيه من ناحية طرفيه ، وأدواته ، ووجهه بقربه أو بعده ، وافراده أو تركيبه وغير ذلك ، وقد تحدث السكاكي في نهاية التشبيه عن « مراتب التشبيه » من حيث أركانه فذكر أن أركان التشبيه أربعة : المشبه ، والمشبه به ، أداة التشبيه ، وجه الشبه ، وأن مراتبه في القوة والضعف في المبالغة من حيث ذكر الأركان كلها أو بعضها ثماني مراتب أضعفها : زيد كالأسد في الشجاعة وأقواها : زيد أسد وانهى السكاكي كلامه بذكر ان التشبيه كذلك له مراتب باعتبار اقسامه من كون وجه الشبه فيه مفردا أو مركبا حسيا أو عقليا الى غير ذلك من اقسامه (٦٦) ٠

فنرى كيف جعل السكاكي التشبيه يتفاوت بالنسبة لكل ركن من أركانه في الوقت الذي يجعله غير أصيل في البيان لكون دلالته وضعية لا تتفاوت وضوحا ولا خفاء ـ موقفان متناقضان ، ولكنها على حد رأي أحد علماء البلاغة المعاصرين يثبتان عن مبلغ الاضطراب الذي ألم اليه سعدالدين التفتازاني في تمرده على مقدمة السكاكي لعلم البيان . وهما في ذات الوقت في صالح التشبيه الذي يعد من علم البيان في أكرم محل وأسمى مكان ٠

- لقد عد بعض علماء البلاغة التشبيه من المجاز ، ومنهم : ابن الأثير ضياء الدين (٦٨) ، ويحيى بن حمزة العلوي (٦٩) ، وابن حجة الحموي (٧٠) وغيرهم • واختلف بعضهم في التشبيه المضمرة الأداة أهو من قبيل التشبيه أم من قبيل الاستعارة (٧١) •

وعلى القول بأنه مجاز ونحن لا نميل اليه فان تفاوته ليس محلا لنقاش لكون دلالته عقلية ، أما على أنه من الحقيقة وهو ما نؤيده لاتفاقه مع قوانين اللغة فقد عرفنا أن المتأخرين وعلى رأسهم السكاكي يجعلونه من مقدمات علم البيان وليس من مقاصده لعدم تفاوت دلالته الوضعية وعرفنا مبلغ الخطأ في ذلك وسره ووقفنا من خلال الأمثلة على تفاوت الدلالة الوضعية ، وعلى القول بأنه يجمع في دلالته بين الوضعية والعقلية كما رجحنا فانه متفاوت لا محالة كما وضحنا ذلك ، وسواء أكانت دلالته وضعية ، أو وضعية وعقلية ، أو عقلية ، فانه فن أصيل من فنون البيان ، بل انه الأساس الذي تبنى عليه وجوه البيان الأخرى من مجاز بأقسامه ، وكناية بوجوهها •

خاتمة البحث :

ونخرج من هذا البحث بعدد من النتائج منها :

- أن مبحث الدلالات كغيره من بقية أبحاث البلاغة التي تأثر فيها المتأخرون بالمتقدمين ، وليس من ابتداع السكاكي أو مما أدخله على البلاغة كما رأى ذلك بعض الباحثين •

- أن له صلة قوية بعموم البلاغة ، حيث يوضح وجوه التعبير عن المعاني الذي هو موضوع البلاغة ، لذا تعد الدعوة بالغائه وتنقية البلاغة منه دعوة مبالغا فيها •

- لم يتجاوز ذلك البحث هدفه الذي وضع له الا على يد المتأخرين الذين حولوه الى بحث في أقسام الدلالات مايتفاوت منها ومالا يتفاوت •

- أن يجعل ذلك البحث مدخلا للبلاغة وليس للبيان وحده على منهج الجاحظ ، وعبد القاهر وليس على منهج المتأخرين •

المراجـــع

١ ـ ابن حجة الحموي ـ خزانة الأدب ط بيروت ·

· ـ ابن شاكر الكتبي ـ فوات الوفيات تحقيق د· احسان عباس ط‍ه بيروت ·

٢ ـ ابن منظور ـ لسان العرب ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ·

٣ ـ ابن يعقوب المغربي ـ مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص · ط‍ه عيسى الحلبي ·

٤ ـ أحمد مطلوب [د] ـ مصطلحات بلاغية ـ ط أولى ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م

٥ ـ أحمد موسى [د] ـ الصبغ البديعي في اللغة العربية ـ ط أولى القاهرة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩ ·

٦ ـ أحمد موسى [د] ـ البلاغة التطبيقية ط أولى ـ القاهرة ١٩٦٣ ·

٧ ـ الرماني ـ النكت في اعجاز القرآن ـ ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ـ ط ثانية دار المعارف بمصر ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م ·

٨ ـ الزمخشري ـ الكشاف ط الحلبي ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م ·

٩ ـ السكاكي ـ مفتاح العلوم ط أولى الحلبي ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م ·

١٠ ـ الجاحظ ـ البيان والتبين تحقيق د· عبد السلام محمد هارون ط رابعة ـ الخانجي ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م ·

١١ ـ بدوي طبانة [د] ـ البيان العربي ط خامسة ـ بيروت ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م ·

١٢ ـ بهاء الدين السبكي ـ مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ـ شروح التخليص ـ ط عيسى الحلبي ·

١٣ ـ سعد الدين التفتازاني ـ المطول ط أحمد كامل ـ القاهرة ·

١٤ ـ شوقي ضيف [د] ـ البلاغة تطور وتاريخ ط دار المعارف ١٩٦٥ ·

١٥ ـ ضياء الدين بن الأثير ـ المثل السائر ط قديمة ـ القاهرة ·

١٦ ـ عبد العزيز عتيق [د] ـ في تاريخ البلاغة العربية ـ بيروت ١٩٧٠م

١٧ ـ عبد القاهر الجرجاني ـ دلائل الاعجاز تحقيق : أحمد مصطفى المراغي ط التجارية .

١٨ ـ عبد القاهر الجرجاني ـ أسرار البلاغة تحقيق : السيد محمد رشيد رضا ـ ط سادسة ـ القاهرة ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م .

١٩ ـ عبد المتعال الصعيدي ـ بغية الايضاح ـ ط سادسة ـ القاهرة .

٢٠ ـ علي الجندي ـ فن التشبيه ـ ط ثانية ـ الانجلو المصرية ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .

٢١ ـ فتحي فريد [د] ـ المدخل الى دراسة البلاغة ط أولى ١٩٧٨م مكتبة النهضة العربية .

٢٢ ـ يحيى العلوي ـ الطراز ـ ط المقتطف بمصر .

الهوامش

١ ـ لسان العرب ـ مادة بين ٣٠٨/١٦ ط الدار المصرية للتاليف والترجمة .

٢ ـ سورة الرحمن : ١٠ ـ ٤ .

٣ ـ الكشاف ـ ٤ : ٤٣ ط الحلبي ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .

٤ ـ سورة القيامة : ١٩ .

٥ ـ الكشاف ـ ٤ : ١٩١ .

٦ ـ كما عرفها ابن وهب بانها : « القول المحيط بالمعنى المقصود ، مع اختيار الكلام وحسن النظام ، وفصاحة اللسان » البرهان في وجوه البيان ص : ١٢٩

٧ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر ١ : ١٧٤ ط أولى عيسى الحلبي ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م .

٨ ـ البيان والتبين ٧٦/١ ط رابعة الخانجي ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م تحقيق د. عبد السلام محمد هارون .

٩ ـ من هؤلاء المعاصرين : الدكتور/ شوقي ضيف في كتابه : « البلاغة تطور وتاريخ » ص : ١٩٠ ومابعدها ـ ط دار المعارف ١٩٦٥ ، والدكتور عبد العزيز عتيق في كتابه : في تاريخ البلاغة العربية ـ بيروت ١٩٧٠ ص : ٢٤٦ ومابعدها .

١٠ ـ الصبغ البديعي في اللغة العربية ـ د. أحمد موسى ص : ٢٢١ ومابعدها ط أولى مصر ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩ .

١١ ـ دلائل الاعجاز ص : ١٣ تحقيق : أحمد مصطفى المراغي ط التجارية .

١٢ ـ المرجع السابق ص : ٣٤ .

١٣ ـ القرائح : الطبائع مفردها : قريحة .

١٤ ـ القوارح : الكوامل الثوابت جمع قارح .

١٥ ـ يلطف مسلكها : أي يدق طريق الوصول اليها فلاتسلك الا بفكرة صائبة ، والسلك : الخيط .

١٦ ـ الأقران : الأكفاء جمع قرن بالكسر .

١٧ ـ ابن القرية : بكسر القاف وتشديد الراء المكسروة : أحد فصحاء العرب ، واسمه : أيوب والقرية : اسم أمه .

١٨ ـ من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه .

١٩ ـ اللحي : منبت اللحية ، عبر بعلك اللغات عن ضبطها واتقانها ودل على سهولة ماخذها ، أي يكفي فيها تحريك اللحيين باستعمال اللسان .

٢٠ ـ المتوفي سنة ٦٣٧هـ .

٢١ ـ وقد نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٢٧هـ ـ البلاغة تطور وتاريخ ص : ٣١٦ .

٢٢ ـ طبع في بغداد سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م بتحقيق الدكتورين : أحمد مطلوب وخديجة الحديثي . والزملكاني : نسبة الى قرية تسمى : « زملكا » بغوطة دمشق ـ وقد توفي سنة ٦٥١هـ . فوات الوفيات ٤ : ٧ .

٢٣ ـ يؤكد ذلك قوله في مقدمة الطبعة الخامسة للكتاب : « أما هذه الطبعة فقد حرصت فيها على أن يخلص الكتاب لدراسة « البيان » بمعناه الأعم الذي يرادف معنى البلاغة دراسة تقوم على تتبع نشاة هذا اللون من التفكير عند العرب ، ورصد مراحل نموه وتطوره في الزمن منذ أول العهد به كلاما في القرآن الكريم ، ومحاولة لاثبات اعجازه حتى هذا العصر الحديث الذي تعددت فيه الأفكار ، وتباينت الآراء في مفهوم البلاغة وغايتها » البيان العربي ص : ٢٧٠ ط ٥ بيروت ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .

٢٤ ـ ط دار المعارف بمصر .

٢٥ ـ مفتاح العلوم ص : ٧٧ ط أولى الحلبي : ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م .

٢٦ ـ المرجع السابق .

٢٧ ـ واسم الكتاب : « المصباح في اختصار المفتاح » ، وقد استمر زمنا طويلا مرجع طلاب البلاغة في بلاد المغرب ، وعنى بشرحه عدد من المؤلفين ، وكان في بلاد المغرب كتلخيص القزويني في بلاد المشرق . البيان العربي ص : ٢٧٠

٢٨ ـ المتوفي سنة ٧٣٩هـ .

٢٩ ـ ومن هؤلاء المرحوم الشيخ أمين الغوالي الذي يقول : « ان مقدمة الدلالات مقحمة بين يدي علم البيان ، وانها مقدمة منطقية لا ينفع علمها في ادراك صور البيان التعبيرية ، ولا يضر جهلها ، بل تضر معرفتها حين تصرف عن تحرير المنهج . فن القول : ١٩٥ .

٣٠ ـ البلاغة التطبيقية د. احمد موسى ص : ٤ ط أولى .

٣١ ـ المتوفي سنة ٧٩١هـ .

٣٢ ـ المطول ص : ٣٠٩ ط أحمد كامل ـ القاهرة .

٣٣ ـ مفتاح العلوم ص : ١٥٦ .

٣٤ ـ شروح التلخيص ٢٦٢/٣ ومابعدها ، وبغية الايضاح ٣/٣ ومابعدها والمطول ص : ٣٠١ ومابعدها .

٣٥ ـ ضرب من الحساب يكون باصابع اليدين يقال له : حساب اليد .

٣٦ ـ البيان والتبين ١ : ٧٥ ومابعدها .

٣٧ ـ هو أبو الحسين اسحاق بن ابراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب من علماء القرن الرابع الهجري ـ البرهان في وجوه البيان ص : ٣٧ تحقيق : د. أحمد مطلوب و د. خديجة الحديثي .

٣٨ ـ مصطلحات بلاغية ص : ٦٩ ، ٧٠ د. احمد مطلوب ط أولى ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م . والبرهان في وجوه البيان ص : ٦٥ تحقيق د. حفني شرف ، وثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص : ١٠٦ ط ثانية دار المعارف .

٣٩ ـ دلائل الاعجاز ص : ١٨٠ .

٤٠ ـ ذكر « عبد القاهر » الكناية والتمثيل والاستعارة كامثلة لمعنى المعنى لايعني أنه ينحصر فيها وحدها ، حيث يتمثل المعنى الثاني أو معنى المعنى في كثير من مسائل علم المعاني : كتخريج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال ، ووقوع الخبر موقع الانشاء والعكس ، وفي بعض فنون البديع كالتورية والاستخدام والمشاكلة ، واقتصاره على ذكر الفنون الثلاثة السابقة للدلالة على انها اظهر ما يبرز فيها المعنى الأول والمعنى الثاني .

٤١ ـ دلائل الاعجاز ص : ١٨٦ .

٤٢ ـ المرجع السابق ص : ١٨٣ .

٤٣ ـ انظر : المدخل الى دراسة البلاغة ص : ٩٢ د. فتحي فريد ـ مكتبة النهضة المصرية .

٤٤ ـ بغية الايضاح ١ : ٢١ ومابعدها .

٤٥ ـ المطول ص : ٣٣ .

٤٦ ـ مفتاح العلوم ص : ١٥٦ .

٤٧ ـ المرجع السابق .

٤٨ ـ شروح التلخيص : ١٥٦/٣ .

٤٩ ـ المتوفي سنة ٧٤٩هـ وهو يحيى بن حمزة العلوي اليمني . البلاغة تطور وتاريخ ص : ٣٢٠ .

٥٠ ـ الطراز : ٣ : ٤١٣ ، ٤١٤ ، وقد طال نقاش البلاغيين المتاخرين وجدالهم حول موضوع : عدم تفاوت الدلالة الوضعية . فابدى بعضهم اعتراضه على ذلك ، وتصدى آخرون لتلك الاعتراضات ، ومن تلك الاعتراضات : عدم استقلال الدلالات الثلاث : المطابقية والتضمنية والالتزامية ، ودخول كل منها في الأخرى ، ورد عليه ابن يعقوب المغربي بان تحديد كل منها تحديدا قاطعا يعود لقصد المتكلم ونيته ـ شروح التلخيص ٢٦٦/٣ ومابعدها كما أجاب على اعتراض آخر بحضور بعض المعاني الى الذهن بسرعة ، والبعض الآخر بعد ترو وتمهل مما يثبت تفاوت الدلالة الوضعية بان ذلك مرده لطلب تذكر الوضع المنسي لا لخفاء الدلالة ـ المرجع السابق ص : ٢٧٦ ومابعدها . واعترض بعض البلاغيين بان أحد اللفظين المترادفين قد يكون اكثر استعمالا ، وبان المفسر قد يكون أوضح من المفسر بفتح السين ـ فيتاتى حينئذ الاختلاف في الوضوح والخفاء بالنسبة للدلالة الوضعية المطابقية ، وأجاب على ذلك « بهاء الدين السبكي » بان المفسر والمفسر مختلفان ، اذ يدل المفسر على المفردات ويدل المفسر على الهيئة الاجتماعية ، وان كثرة استعمال احد المترادفين لأمر عارض . شروح التلخيص ٢٧٨/٣ .

٥١ ـ دلائل الاعجاز ص : ١٨٠ ، ١٨١ .

٥٢ ـ دلائل الاعجاز ص : ١٨٢ ، ١٨٣ .

٥٣ ـ أسرار البلاغة ص : ١ ، ٢ .

٥٤ ـ دلائل الاعجاز ص : ٢٧٥ .

٥٥ ـ دلائل الاعجاز ص : ٨٥ ، ٨٦ .

٥٦ ـ المفتاح ص : ١٥٧ .

٥٧ ـ بغية الايضاح : ٦/٣ .

٥٨ ـ وكذلك قال ابن يعقوب المغربي : ان كثرة أبحاثه وجموع فوائده أوجب جعله بابا مستقلا وعلى هذا فهو مقدمة في المعنى ، وانما جعل بابا تشبيها له بالمقصود في كثرة الأبحاث . شروح التلخيص ٢٩٠/٣ .

٥٩ ـ من شراح التلخيص ، واسم شرحه : الأطول ، وقد توفي سنة ٩٥١هـ . البيان العربي ص : ٢٧٠ .

٦٠ ـ فن التشبيه : علي الجندي ٢٥/١ نقلا عن : « شرح الفوائد الغيائية ص : ١٩٥ .

٦١ ـ دلائل الاعجاز ص : ١٨١ ، ١٨٢ .

٦٢ ـ المرجع السابق ص : ٢٧٧ .

٦٣ ـ أسرار البلاغة ص : ١٤ .

٦٤ ـ راجع : فن التشبيه ٢٧/١ .

٦٥ ـ في : مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ـ وهو احد شروح التلخيص ، وقد توفي ابن يعقوب سنة ١١١٠هـ ـ البلاغة تطور وتاريخ ص : ٢٥٧ .

٦٦ ـ المفتاح ص : ١٦٨ وبغية الايضاح ٨٠/٣ .

٦٧ ـ البلاغة التطبيقية ص : ١٥ .

٦٨ ـ المثل السائر : ١٣٨/١ . القاهرة .

٦٩ ـ الطراز ٣٦٠/١ ، ٣٦١ .

٧٠ ـ خزانة الأدب : ٥٣٢ ط بيروت ، وقد توفي الحموي سنة ٨٣٧هـ . الصبغ البديعي ص : ٣٩٠ .

٧١ ـ راجع : البلاغة التطبيقية ص : ٢٢١ ومابعدها .